العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في افريقيا

Political violence and the nation-building crisis in Africa

هناء قيصران[1]

جامعة محمد خيضر بسكرة. الدولة :الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

إن العنف السياسي هو كل الممارسات التي تتضمن اللجوء إلى القوة التي تؤدي إلى إحداث تغيرات معينة في السياسة أو الحكومة، ويتمحور حول شكلين هما العنف السياسي غير الرسمي الصادر من المواطنين ضد النظام السياسي، والشكل الثاني يتمثل في العنف السياسي الرسمي الصادر من الدولة ضد المواطنين، وكلا الشكلين أدت بأغلب الدول الإفريقية إلى حدوث أزمة في بناء دولة وطنية حديثة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن عوامل ظهور العنف السياسي في دول إفريقيا، من أزمة الشرعية والمشروعية ومشكلة الأقليات وأزمة المشاركة السياسية وظاهرة الاستبداد، أدت إلى زعزعة أركان الدولة، وبالتالي فشلها وانهيارها.

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي، أزمة بناء الدولة، الانقلاب العسكري، العنف الثوري، الاغتيال السياسي، أزمة الشرعية.

Abstract:

Political violence is all practices that involve resorting to force that leads to specific changes in policy or government, and is centered around two forms: informal political violence issued by citizens against the political system, and the second form is official political violence issued by the state against citizens, Both forms led most of the African countries to fail to build a modern national state, and this study also found that the factors of the emergence of political violence in African countries, from the legitimacy and legitimacy crisis and the problem of minorities and the crisis of political participation and the phenomenon of tyranny, led to the destabilization of the

state's pillars, and thus failed Behold, it collapses.

Key words: political violence, state-building crisis, military coup, revolutionary violence, political assassination, legitimacy crisis.

[1]**هناء قيصران جامعة محمد خيضر بسكرة. الدولة :الجزائر.**kisranehana05@gmail.com

مقدمة:

من المتعارف عليه أن أغلب دول قارة إفريقيا تشهد حكما سلطويا ومسالة اجتماعية حادة أدت إلى تخلي الدولة عن وظائفها، كما أفضت إلى وجود فوارق تسببت بدورها في انتشار ظاهرة العنف السياسي، الذي أسفر عن تداعيات خطيرة أدت إلى إلغاء كل جسور الثقة بين القوى السياسية في المجتمع من جهة، وفقدان الشعب الثقة بالنظام الحاكم من جهة أخرى، مما تسبب في التفرقة وعدم الاستقرار السياسي، التي أثرت في توجيه المنظومة البنائية ومنه عرقلة نهوض وبناء الدولة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن ظاهرة العنف السياسي من أكثر الإشكاليات تعقيدا –باعتبارها سلوكا يهدد اغلب المجتمعات خاصة حديثة الاستقلال- نظرا لتأثيرها السلبي على التنمية السياسية والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي مما عكس أزمة بناء الدولة الوطنية، التي تعد إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول القارة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

كيف أدى العنف السياسي إلى حدوث أزمة في بناء الدولة الوطنية في إفريقيا؟

لتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مفهوم العنف السياسي؟

-ما هي أهم أشكال العنف السياسي التي تؤثر في بناء الدولة في قارة إفريقيا؟

-ما هي العوامل المساعدة على ظهور العنف السياسي والمسببة لأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا؟

للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نتبع الخطة التالية:

1. الإطار المفاهيمي للدراسة.
2. أشكال العنف السياسي في دول إفريقيا.
3. العوامل المساعدة على ظهور العنف السياسي كمسبب لأزمة بناء الدولة في إفريقيا.

1-الإطار المفاهيمي للدراسة.

1-1-ماهية العنف السياسي:

1-1-1-تعريف العنف السياسي:

يعرف العنف السياسي على أنه اللجوء إلى القوة لجوءا كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد والأشياء لجوءا إلى قوة يحظرها القانون موجها لإحداث تغيير في السياسة، في نظام الحكم أو في أشخاصه، ولذلك فانه موجه أيضا لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى(محمد حسن دخيل، 2017، ص 412).

ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه: كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة أو تهديدا باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم، وتوجهاته الإيديولوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية(حسن السيد عزالدين بحر العلوم،، 2009، ص 58).

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن العنف السياسي هو استخدام القوة من قبل جماعة معينة لتحقيق غرض سياسي.

كما يعرف أيضا على انه وسيلة للولوج إلى الوجود السياسي من خلال فرض النفس كطرف مقابل على مختلف فاعلي اللعبة المؤسساتية، كما انه يكتسي غالبا وجه الاحتجاج، المبرر ضد الطرد أو التهميش على المسرح المؤسساتي (فيليب برو، 1998، ص 344).

بمعنى أن العنف السياسي هو عمليا وسيلة تمارسها الدولة، وقد تمارس ضد الدولة.

التعريف الإجرائي: العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد لإلحاق الضرر والأذى بأفراد المجتمع أو مجموعة معينة أو ضد الدولة في حد ذاتها، مما يجعلها في حالة أللاستقرار.

1-2-2-أهداف العنف السياسي:

أن العنف السياسي في المجتمع الحديث يؤدي بسبب الطبيعة الفتاكة للسلاح وتأثيره الواسع النطاق إلى قتل وجرح أشخاص آخرين لا علاقة لهم بالخصم الذي يستخدم ضده العنف، ويؤدي إلى تهديم وإتلاف ممتلكات للأهالي الذين ليس لهم علاقة بالخصم المستهدف، وفي غالب الأحيان يكون نتاج العنف المسلح حالة نزوح لعدد كبير من الناس وترك بيوتهم ومزارعهم خوفا من القتل (ألاء رجا عبد الرحمن شنطي،2017، ص 33)، وان بعض مظاهر الأهداف المادية من العنف يتضح من خلال قيام بعض الدول بإشعال الحروب لغزو أراضي غيرها أو استعمارها لاستغلال خيراتها واستبعاد شعوبها وتسخيرها هذا على الصعيد الخارجي، وقد يكون للعنف السياسي مظهر داخلي تهدف منه حكومات الدول إسكات معارضيها والضرب على يد كل من تسول نفسه الوقوف في وجه السلطة وهذا العنف غالبا ما يقابل بعنف مثله، كما أن مقصد العنف السياسي ونتيجته الأولى هي التدمير (محمد حسن دخيل، المرجع نفسه، ص 424).

1-2-ماهية أزمة بناء الدولة:

1-2- 1-تعريف عملية بناء الدولة:

يعدُّ مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد، بالنسبة للمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار، كان يُراد بها إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلاّ أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثمّ يتوجّب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تُهدّد الأمن الدولي (محمد أمين بن جيلالي، 11 / 10 / 2016).

من خلال المفهوم التقليدي والحديث لعملية بناء الدولة يتضح لنا أنها في آخر المطاف عملية تأسيس مؤسسات قوية قادرة على النهوض بالدولة والرقي بها.

1-2-2- المقصود بأزمة بناء الدولة:

إن أزمة الدولة هي نتيجة عجز سياسة الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، بسبب عدم تخطيها جملة من الأزمات التي تعصف بها، فقد نجم عن بناء الدولة القومية هذا التباعد وعدم التكامل بين طبقات المجتمع الواحد من ناحية، وعدم ضمان علاقات الحكم الرشيد، حصول العيش الرغيد من ناحية أخرى، بسبب عدم النجاح في توفير فرص العمل وتوزيعها، ولا تحقيق فائض القيمة وادخارها، على نحو يضمن الرقي والتقدم، مع نمو ديمغرافي مطرد في العالم (ميلود عامر،2014، ص 32 - 33).

كما يُقصد بأزمة بناء الدولة عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة، بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة على أساس عائلي، قبلي أو ديني، أو ديمقراطي شكلي، وفي معظم الحالات يعتبر القمع هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمرارها في السلطة**(فخر الدين ميهوبي، 2012، ص 25)**.

2-أشكال العنف السياسي في دول إفريقيا:

يتشكل العنف السياسي من عدة أشكال تنقسم بدورها إلى قسمين، العنف السياسي غير الرسمي والعنف السياسي الرسمي.

2-1- العنف السياسي غير الرسمي: ويقصد به العنف الذي يمارس من قبل المواطنين أو فئات ضد النظام السياسي، كوسيلة ضغط على النظام للاستجابة لمطالب فئوية تخص فئات بعينها أو عامة تخص المجتمع بأسره، وتتمثل أهم هذه الأشكال في:

- ✓ العنف الثوري: يتضمن الأعمال العنيفة المنظمة التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين كالثورات وحملات التطهير، كما أن الثورة حسب (صموئيل هنتغتون) هي امتداد عنيف وسريع وواسع للمشاركة السياسية خارج نطاق البناء القائم للمؤسسات السياسية، وان أسبابها تكمن في التفاعل بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية، ولقيام الثورة يلزم توافر شروط أهمها عجز المؤسسات السياسية عن توفير قنوات المشاركة للقوى الاجتماعية والتي يجري استبعادها أو إقصائها عن العمل السياسي، رغم رغبتها في المشاركة والتعبير عن مطالبها في المجال السياسي.
- ✓ العصيان: أسلوب مقاومة يعبر عن الاستياء من الواقع كنتيجة لعملية القهر السياسي المفرط، وعليه يمكن القول أن العصيان يعتبر من أشكال العنف السياسي نتيجة اعتماده على القوة في تحقيق الهدف السياسي، مثال العصيان المدني بالسودان عام 2016، حين أعلن الأطباء وأصحاب الصيدليات إضرابهم عن العمل بسبب سوء ظروف عملهم، إلى جانب إعلان الحكومة ارتفاع أسعار الأدوية وإلغاء الدعم الحكومي للمحروقات، ما جعل العصيان المدني أكثر اتساعًا وشمولًا وتأثيرًا.
- ✓ الانقلاب: وهو التغير في المظهر دون الجوهر يقوم به قطاع من قوى السلطة القائمة، وقد يساندها وحدة الجيش أو الشرطة، كما لا يمتد الانقلاب إلى فكرة تغيير المجتمع مثل الثورة، بل يهدف إلى إزاحة قطاع من قطاعات السلطة، ثم الانفراد بها وبإتمام عملية الاستيلاء على السلطة تنتهي الحركة الانقلابية، وهو على هذا الأساس لا يعمل إلا على تغيير الحكام، ففي سنة 1999 من شهر افريل تمّ اغتيال رئيس النيجر "إبراهيم منياصارا" على يد حرسه الجمهوري، وفي غينيا بيساو قامت المعارك التي شهدتها البلاد عن استيلاء المتمردين بزعامة "انسومانى مانى" على السلطة في السابع من شهر يونيو 1999، وقيامهم بخلع الرئيس "خواو برناردو فييرا" الذي فر هاربًا من البلاد، وفي مصر في الثالث من يوليو في العام 2013 بعدما أطاح وزير الدفاع المصري آنذاك الجنرال" عبد الفتاح السيسي "بالرئيس المنتخب حينها "محمد مرسي" ووضعه في السجن، كما عانت مالي بدورها ثلاث انقلابات أولها كان 1968 وأحدثها عام 2012 ، انقلاب موريتانيا في سنة 2008، كما تدل هذه الانقلابات على أن هذه الدول لم تفلح في النهوض بالأعباء الوظيفية والمادية والمعنوية المنوطة بها، مما تؤدي هذه الوضعية إلى إشاعة الفوضى والدفع بالدولة إلى الانهيار العام.

- ✓ أحداث الشغب: وهي تجمعات من المواطنين غير منظمة، تهدف إلى الإعلان للاحتجاج ضد النظام أو ضد احد القيادات الرسمية، وذلك من خلال استخدام القوة المادية وطبقا لمعيار الانتشار الجغرافي الذي تم الاعتماد عليه بين أشكال المظاهرات، فقد تكون أحداث شغب عامة بحيث تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا، وقد تكون محدودة نسبيا وتشارك فيها فئة اجتماعية واحدة ينجم عنها خسائر محدودة، ومثال على ذلك ما شهدته مدينة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا أعمال شغب لعدة أيام منذ 1سبتمبر2019 ، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل، حيث استهدفت أعمال العنف متاجر يملكها رعايا أجانب في جيبستاون وجوهانسبرغ سي بي دي.
- ✓ الإرهاب: وهو أعمال القتل والاغتيال التي توجه للقادة السياسيين أو الأشخاص الرمزيين، والذي يهدف إلى إحداث حالة من الذعر والخوف والتخلخل أكثر من مجرد التخلص من هؤلاء الأشخاص الذين قد لا يكون في إنهاء حياتهم تحقيق لأي هدف أو مطالب، ففي مصر بلغ عدد الهجمات الإرهابية في سيناء حوالي 63 هجوما إرهابيا خلال سنة 2015، كان الهدف منها هو الاستيلاء على مدينة أو عدة مدن وطرد الأجهزة الأمنية المحلية منها، والإعلان عن قيام ولاية إسلامية من قبل تنظيم داعش على غرار ما حدث في العراق وسوريا، وهو نفس ما حدث في تونس ما بين سنة 2015 و 2016 حيث شهدت تقريبا 16 عملية إرهابية، استهدف متحف "باردو" في العاصمة والمنتجع السياحي في مدينة سوسة الساحلية، كما استهدف حافلة كانت تنقل عناصر من الحرس الرئاسي وسط العاصمة، ومحاولة المنتسبون إلى داعش السيطرة على مدينة "بن قردان" المحاذية للحدود الليبية، وتأسيس إمارة إسلامية عليها**(أحمد حلواني، أماني قنديل وآخرون، 2016، ص ص 141-144)**.
- ✓ الاغتيال السياسي: وهو ظاهرة استخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي عند الخصوم، بهدف خدمة اتجاه أو غرض سياسي، أو هو ظاهرة اللجوء إلى العنف لتصفية الخصوم في العمل السياسي، أو القضاء على الزعماء (نورالدين خان، 2018، ص ص 68-).
- ✓ الحركات المتمردة: ويُنظر إليها على أنها علامات محايدة نسبيًا تتجنب التحيز والحكم الأخلاقي المتأصل في مصطلحات غامضة مثل " المنظمات الإرهابية" أو" مقاتلي الحرية، المجموعات، والتي تمتلك تنظيمًا هرميًا (أو هيكل قيادة أساسي)، وتستخدم العنف لأغراض سياسية، كما أنها تُعد حركات مستقلة عن سيطرة الدولة ولديها درجة من السيطرة الإقليمية على منطقة جغرافية معينة(Veronique Dudouet, April 2009,p5). ومثال على ذلك، شهد إقليم دارفور غرب السودان مأساة حقيقية منذ اندلاع النزاع سنة 2003 بين القوات الحكومية والحركات المتمردة والتي من أهمها "جيش تحرير السودان"، و"حركة العدل والمساواة"، "ميليشيا الجنجويد" و"التحالف الفيدرالي"، والذي كان من بين نتائج هذا الصراع الدامي سادت حالة من الفوضى خاصة بعد ما لجأت الحكومة في الخرطوم إلى تسليح ميليشيات تابعة لها (جوابي مراد، جوان 2018، ص 239).

2-2- العنف السياسي الرسمي: وهي سياسة العنف التي تطبقها الدولة على الأفراد في ممارسة مهامها، من اجل الحفاظ على الوضع القائم والدفاع عن مصالحها، وتتمثل أهم هذه المظاهر في:

- ✓ الاعتقال السياسي: وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال السياسي أو تقصر طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال، وفي كثير من الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة قد تطول أو تقصر من التحقيقات، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين.
- ✓ استخدام قوات الأمن ووحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي: تتسم هذه الأجهزة بالتنظيم والحداثة من حيث التدريب والتسليح، ويلاحظ تزايد هذه الظاهرة بصورة خاصة في السودان نتيجة كثرة التفاعلات

العنيفة والاشتباكات المسلحة، خاصة في الحرب الأهلية بين الجيش السوادني وقوات حركة التمرد في الجنوب، وكما حدث في كل من الطوغو والتشاد وجمهورية وسط إفريقيا.

- ✓ حكم الإعدام المرتبطة بالقضايا السياسية: وكثيرا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن القضايا السياسية وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ، حيث تشكل محاكم خاصة وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها (نورالدين خان، مرجع سابق، ص ص 68- 74)، ويلاحظ أن أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية غير شائعة، ونادرا ما يتم اللجوء إليها كعقوبات سياسية في بعض البلدان العربية مثل مصر، تونس، والجزائر، فأحكام وأوامر الإعدام التي أصدرتها هذه النظم ارتبطت بأحداث العنف السياسي غير الرسمي الكبرى، مثل حادثة اغتيال الرئيس "أنور السادات" عام 1981 (حسنين توفيق إبراهيم،1999، ص 127).

3-العوامل المساعدة على ظهور العنف السياسي كمسبب لأزمة بناء الدولة في إفريقيا:

إن ظاهرة العنف السياسي التي تشهدها بعض دول إفريقيا بمختلف أشكالها سواء الرسمية أو غير الرسمية هي عملية معقدة ومتشعبة ومتدخلة ناتجة عن جملة من العوامل، التي بدورها ساهمت في عجز الدولة عن القيام بأدوارها، كما ساهمت في تحقيق اللاامن واللااستقرار مما جعلها عائقا أمام النهوض بالبناء الدولاتي، ومن بين هذه العوامل سوف نذكر الآتي:

3-1- أزمة الشرعية والمشروعية:

إن المتابع لتاريخ إفريقيا الحديثة يجد سجلها وافرا بالأنظمة غير الشرعية، أو الحركات السياسية التي تفتقر إلى المشروعية، وإن المظهر الذاتي لأزمة الشرعية يتجلى في تبدى المقاومة المنظمة والمعارضة للحزب المعين أو النظام القائم، وهى مقاومة تستند في المقام الأول على نقض شرعيته، وتهدف إلى اقتلاع الحزب المعين أو النظام وتصفيته من الجذور، وليس على المعارضة السلمية له في إطار نظام شرعي مقبول، أما المظهر الموضوعي له فيتبدى من خلال قراءة مدى مشروعية الحزب أو القائد أو النظام المعين على هذه المبادئ القانونية والدستورية لنظرية الشرعية (عادل عبد العاطي) .

إذ تمثل شرعية النظام السياسي احد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، لكن في بعض دول إفريقيا غالبا ما يتم الوصول للسلطة عن طريق وسائل واليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي في البلد واحتكار السلطة، أو عن طريق اعتماد وسيلة الانقلابات العسكرية طريقة وأسلوبا للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ أن تراث الدولة التسلطية في بعض دول إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات، لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم، كما يمكن القول بان الدولة في العالم الثالث، بما في ذلك بعض دول إفريقيا متغربة وتقليدية في آن واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكرا على الحاكم وحاشيته، وهو ما يفرغ أي تحديث من محتواه الحقيقي (عربي بومدين، أبريل - يونيه 2016، ص 26 – 27).

كما تمثل مسألة أزمة الشرعية أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية، فالواقع الفعلي يملي علينا أن الأنظمة السياسية غير معترف بأحقيتها وجدارتها في الحكم من قبل جمهور المحكومين، فالأنظمة الإفريقية لم تسعى بعد استقلالها في العقود الثلاثة المنصرمة إلى تعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها من خلال سيطرتها على كافة مفاصل

القوة في البلدان التي تحكمها، وهو ما يمهد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة بمستوياتها الثلاث، حتى أن الحراك السياسي والمجتمعي، الذي تأتيه القوى الاجتماعية الشعبية في صورة اعتراض احتجاجي، ليس المؤشر الوحيد الدقيق لقياس حدة أزمة الشرعية، على الرغم من أن هذا الحراك شهد حالات من العنف في العقود الأخيرة على درجة من الدلالة الفائقة، ومن بين المؤشرات الدالة على أزمة الشرعية ظواهر الصدام الأهلي والقبلي مع السلطة على نحو ما حصل في الحروب الأهلية، مثل السودان والصومال، والنزاعات المسلحة التي لا تنتهي بين النظام والجماعات المسلحة في شمال إفريقيا مثلا ما هو حاصل في ليبيا وكذا الجزائر التي عرفت مأساة وطنية لازال المجتمع والدولة يعيش ويلاتها إلى اليوم، والفتنة الطائفية والمذهبية المتمادية اشتعالا في نيجيريا، ناهيك بتعاظم أثر العنف السياسي والمسلح في عدد كبير من البلدان الإفريقية، وإن هذه الظواهر هي تجليات لأزمة عميقة في نظام الشرعية، وهي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها حالات من الحراك الخارجة عن مألوف السياسي الإفريقي وخارجة عن القانون ومدبرة من الدوائر الخارجية، على نحو ما يطيب للخطاب الرسمي للنظام الإفريقي أن يصفها، وإنما هي ناطقة بالكثير مما يزدحم به "المجال السياسي " الإفريقي من ظواهر التهميش الكلي للمجموعات من السكان كونهم ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة ليست من استقطاب النخبة الحاكمة، فالشرعية التقليدية في النظم الإفريقية لم يعد لها مبرر كون الأجيال الإفريقية الجديدة ما عادت تملك القدرة على فهم كيف تدير قبيلة أو عشيرة أو عائلة السلطة والدولة، التي ربطت مقاليد الحكم بها، ورموز الثروة منها، وكأنها خُصت بهذا الحق وحدها من دون سائر فئات المجتمع وقواه الأخرى (سفيان داسي، يوليو 2017).

إلا أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره، سواء باستخدام أساليب سلمية أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره، وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى، وفي هذا السياق فان الدولة تبقى وتستمر على الرغم من تغيير النخب الحاكمة، لكن من المؤكد أنه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة، فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر أيضا إلى حد انهيار الدولة وتحللها، لأنها سوف تؤدي إلى استمرار معضلة الهوية دون حل، وما يرتبط بذلك من تعدد في الهويات وتنافسها وتصارعها، والذي يعتبر من العناصر الرئيسية في أزمة شرعية الدولة (فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 26، 27).

فعند غياب الشرعية لدى النظام السياسي يعني غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية وفي العملية السياسية، مما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات والتظاهرات والعصيان المدني، وحدوث ثورات.

3-2- أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسية في بعض دول إفريقيا باختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصلية للواقع في إفريقيا وخاصة دول الساحل الإفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول بصفتها عاملا حاسما في إدارة عملية الانتقال السياسي، على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية، فضلا عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة، وهي السمة الغائبة لدى بعض دول إفريقيا، ولهذا يربط (صاموئيل هنتجتون) بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار

السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار (عربي بومدين، مرجع سابق، ص 26) .

كما أن غياب "المؤسسية" هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات الدولة في إفريقيا، لارتباطها باتجاهات عرقية وقبلية وطائفية، إضافة إلى الإخفاق الإداري، دونما نسيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة، كما يلاحظ أن هناك دوما قوى تمثل المركز تمتلك السلطة السياسية، وتتحكم في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي المحيط –أي الأطراف المهمشة- وتطمح لتغيير الوضع القائم، وهي وضعية ساهم الاستعمار في تكريسها، حيث عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة، وهو ما يظهر جليا في كل من مالي والنيجر وتشاد، وهذا الأمر منتج عنه أزمة سياسية نتيجة لغياب آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من قبل نخب تتمتع في اغلب الأحيان بالحد الأدنى من النزاهة والكفاءة المهنية (عربي بومدين، مرجع سابق، ص28 – 29).

وتظهر أزمة المشاركة السياسية وضوحا وجلاء في الدول النامية حديثة الاستقلال، ذلك أن هذه الدول وان كانت لم تقيد حق الجماهير في المشاركة السياسية من خلال حركات التحرر الوطني إبان خضوعها للاستعمار إلا أنها ما إن حققت استقلالها السياسي، وقامت دول قومية ذات سيادة حتى أخذت مشاركة الجماهير في حياتها السياسية تخبو وتتضاءل بحيث لا نكاد نجد اليوم دولة من هذه الدول لم تفرض قيود كثيرة ومتنوعة على حق الجماهير في المشاركة إلى الحد الذي أصبح افتقاد المشاركة السياسية في هذه الدول يكاد يكون سمة مميزة لها (السيد عبد الحليم الزيات،2002 ، ص 120) .

فبعض الدول الإفريقية التي تتميز بانخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة الأمة ونقص الخبرة وغياب الحرية، وكذا طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، بالإضافة إلى ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب السياسة والجمعيات، تدفع مواطنيها للاحتجاج والثورة والعصيان كشكل من أشكال العنف السياسي للمطالبة بحقوقهم، وبالتي قد تتصاعد هذه المظاهر إن لم يتم احتوائها إلى فشلها أو انهيارها، بحيث تصبح الدولة غير قادرة على أداء الوظائف الضرورية اتجاه المواطنين.

3-3- أزمة تغلغل/ ظاهرة الاستبداد:

لا تزال بعض دول إفريقيا تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية، نظرا لعدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشائعة ومراقبة حدودها، فحكومات بعض الدول الإفريقية تمارس – نظريا- السيادة على أراضيها الشائعة، وذلك راجع بالأساس إلى قلة الإمكانيات المتاحة، والفشل الذي تعيشه أن يغذى حالة عدم الاستقرار واللاأمن، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول مع السلطة المركزية، كالقبائل ومختلف العرقيات المنتشرة على مستوى قارة إفريقيا، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة، والجماعات المسلحة الناشطة في هذه القارة (عربي بومدين، مرجع سابق، ص 27).

فلقد أدى افتقاد السلطات القائمة في بعض الدول الإفريقية إلى صلاحية احتكار العنف المشروع داخليا إلى تفشي مظاهر العنف الاجتماعي (ألاثني والديني والفئوي والجهوي) وغياب الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على كافة إقليمها، مثل مدن شمال مالي (كيدال، غاو، تومبكتو) التي لازالت الجماعات الإسلامية المتطرفة تسيطر على قطاعات واسعة منها، ومدينة شمال كيفو في الجنوب الشرقي للكونغو الديمقراطية، حيث معاقل الفصائل المعارضة لحكومة كينشاسا أو إقليم دارفور في السودان أو جمهورية أرض الصومال أو دلتا النيجر**(بلال لعيساني، ص20)**

وعليه فان عدم قدرة الدولة على التغلغل في كافة أقاليم البلاد يترتب عنه أزمة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي انتشار أعمال العنف السياسي، لأن الدولة الصلبة هي التي تتغلغل في مجتمعاتها التي تعتمد على

الأدوات والوسائل الإدارية، في حين أن الدول الأقل صلابة سوف تميل إلى الاعتماد بدرجة أوسع في تغلغلها في مجتمعاتها على الوسائل الإيديولوجية **(نورالدين خان، مرجع سابق، ص 183، 183).**

فعدم قدرة الحكومة المركزية في بعض دول القارة الإفريقية على التواجد الفعال في مختلف أرجاء الوطن، وعدم قدرتها على بسط سيطرتها وإعمال قوانينها وسياستها على كافة أفراد المجتمع، فهذا يعني أنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، وقد يصل الأمر إلى حد انهيار الدولة.

3-4- مشكلة الأقليات:

إن تفشي الجهل وغياب وتغييب الوعي السياسي المدني القائم على محورية فكرة المواطنة في بعض دول إفريقيا قد ساهم بشكل كبير جدا إلى حدوث صراعات بين الأقليات والحكومة في بعض الدول الإفريقية، في ظل عجز النظم السياسية على خلق أو بناء الدولة الوطنية، نتيجة عدم قدرتها على التعامل مع الواقع القائم المبني على مبدأ علو الولاءات الشخصية والعرقية والولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما خلق موجات عنف سياسي واسعة وبؤرة للتوتر، كما أن الدولة في بعض البلدان الإفريقية أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، وعلى مجابهة التهديدات النابعة من داخل الدولة، وبذلك أصبحت الدولة أحد الفواعل المتعددة والتي تعمل على تأمين فئات معينة فقط**(فضيلة حاج محمد، 2018،ص 275)**، مثلما تعاني منه الأقليات المسلمة في بعض الدول الإفريقية، ويظهر ذلك جليا في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونجو الديمقراطية.

فالدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا لم تجد الطريقة لوضع قنوات اتصال مع هذه الأقليات، فهذه الأخيرة كانت تسعى بكل الوسائل لإثبات ذاتها ووجودها إلا أنها اصطدمت بواقع الإقصاء والاضطهاد والتهميش من قبل السلطة، وهذا كفيل بأن يؤدي بها إلى الدخول في صراعات مع النظام السياسي، مما يجعلها تستند إلى العنف مما يخلق فوضى واضطرابا الأمر الذي أدى تفجير جبهات الاقتتال وصراعات أهلية في بعض الدول الإفريقية كنتيجة حتمية لمنطق التباعد بدل التقارب يؤديان إلى عدم الاستقرار في الدولة، الأخرى مما ساعد على خلق داخل الدولة الواحدة تناقضات وتصارعت بين الانتماء الوطني والانتماءات الفرعية، ترتب عليها بروز ولاءات ضيقة و محدودة لا تعترف بالولاء للجماعة الوطنية الشاملة، وهو ما يعتبر تهديدا للاستمرارية وبالتالي خلقت وضعا صعبا من شأنه شتت مجهود الدولة عن التكفل بالمهام المنوطة بها.

الخاتمـــــــة:

توصلت الدراسة إلى:

- أن أشكال العنف السياسي في بعض دول إفريقيا تتمحور حول شكلين هما العنف السياسي غير الرسمي الصادر من المواطنين ضد النظام السياسي، ويتمثل في العنف الثوري، العصيان، الانقلاب أحداث الشغب، الإرهاب والاغتيال السياسي، والشكل الثاني يتمثل في العنف السياسي الرسمي الصادر من الدولة ضد المواطنين، ويتمثل في الاعتقال السياسي، استخدام قوات الأمن ووحدات الجيش لمواجهة العنف السياسي غير الرسمي، وأحكام الإعدام المرتبطة بالقضايا السياسية، وكلا الشكلين يؤديان إلى زعزعة أركان الدولة، وبالتالي فشلها وانهيارها.
- أن الأنظمة السياسية في أغلب الدول الإفريقية هي أنظمة سلطوية مقيدة للتعدية السياسية، ولا تعكس إرادة ومطالب الشعب، مما جعلها تفشل في إضفاء الشرعية، تعمل فقط على خدمة المصلحة الخاصة الشيء الذي افقد القدرة على التواصل وعلى الثقة بين الأنظمة والشعوب، الأمر الذي يعمق من مشاكل الدول ويهدد وجودها في بعض الأحيان.

- إن تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية في بعض الدول الإفريقية - نظرا للجوء الصفوة إلي وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة وتضييق الخناق عليهم من جهة وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب- يؤدي إلى حالة من التوتر وعدم التوازن تؤثر على المجتمع والنظام السياسي، ويؤدي إلى أزمة في حالة عدم احتوائها، كحدوث ثورة أو عصيان مدني أو أعمال شغب وغيرها من أشكال العنف غير الرسمي، التي تجعل النظام السياسي يرد عليها بأشكال العنف السياسي الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار البنى السياسية الفوقية للدولة وحدوث فراغ كلي للسلطة.
- عدم قدرة وإرادة أجهزة بعض الدول الإفريقية ومؤسساتها على فرض سيطرتها على كل أقاليم الدولة وعدم قدرتها في التأثير عليهم بشكل يجعلهم يخضعون لها من خلال سياساتها وقوانينها يترتب عنه أزمة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي انتشار أعمال العنف السياسي الذي بدوره يوثر سلبا على عملية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا.
- عجز الأنظمة السياسية في بعض الدول الإفريقية في بناء الدولة الوطنية بعدم قدرته على التعامل مع مشكل الأقليات، ما جعل الولاء دون الوطنية على حساب الولاء للوطن، وهو ما أدى في بعض الفترات إلى نشوب أزمات وموجات عنف سياسي على الساحة الإفريقية، كما عملت على تأمين فئات معينة دون أخرى، الأمر الذي يجعلها مصدر تهديد أمني لشعبها.

الإحالات والمراجع:

أ/ مراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. برو، فيليب. (1998). علم الاجتماع السياسي ، تر: محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
2. توفيق إبراهيم، حسنين. (1999). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. (ط 2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. حسن دخيل، محمد. (2017). علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار السنهوري.
4. حلواني، أحمد. قنديل، أماني وآخرون، حال الأمة العربية 2015- 2016 : العرب وعام جديد من المخاطر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
5. خان، نورالدين. (2018). العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.
6. عامر، ميلود. (2014). بناء الدولة وانعكاساتها على واقع الدولة القطرية العربية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 195.
7. عبد الحليم الزيات، السيد. (2002). التنمية السياسية: البنية والأهداف . (ج 2)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. عزالدين بحر العلوم، حسن السيد . (2009). مجتمع اللاعنف: دراسة في واقع الأمة الإسلامية. إيران: دار الزهراء لطباعة والنشر والتوزيع،.

ثانيا: الدوريات

1. بومدين، عربي. (أبريل - يونيه 2016) . أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، مجلة قراءات افريقية، العدد 28، ص ص 22 – 31 .
2. حاج محمد، فضيلة. إشكالية بناء الدولة في القرن الإفريقي دراسة من مقاربة المعضلة الأمنية والنزاعات الاثنية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 2018،ص ص 271- 287.

3. لعيساني. بلال، التهديدات الأمنية الجديدة و مأزق الدولة الوطنية في إفريقيا ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، المجلد 5، العدد 2،ص 15-31.
4. مراد جوابي، أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية: أزمة دارفور نموذجا، مجلة دراسات قانونية وسياسية المجلد ,3العدد 1, جوان 2018، ص ص 232-253.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

1. خوالدي، دليلة. (2016) .إشكالية العنف السياسي العالم العربي. مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .
2. عبد الرحمن شنطي، ألاء رجا.(2017).دور وسائل الإعلام في زيادة العنف السياسي في عمليات التغيير – مصر أنموذجا. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، كلية الدراسات العليا.
3. ميهوبي، فخر الدين.(2012) . إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار المملكة المغربية نموذجا. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

رابعا: مواقع الانترنت:

1. بن جيلالي، محمد أمين.(11 / 10 / 2016) ."بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن". مصر: المعهد المصري للدراسات، ، متحصل عليه من موقع: https://eipss-eg.org/ ، تاريخ لاطلاع: 20 / 02 / 2020 .
2. داسي، سفيان. (يوليو 2017) . الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا: دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات، العدد 33، متحصل عليه من موقع: http://www.qaindex.com/Content/ ، تاريخ الاطلاع: 20 / 02 / 2020 .
3. عبد العاطي، عادل. "أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية". متحصل عليه من موقع: https://www.mafhoum.com/press/Ati.htm ، تاريخ الاطلاع: 21 / 02 / 2020 .

ب/مراجع باللغة الاجنبية:

A:Internet sites:

1. Veronique Dudouet, From War to Politics: Resistance/Liberation Movements in Transition. Germany : Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, April 2009. Obtained: https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Papers/Reports/br17e.pdf.